السودان: الآن في دارفور أوأبدا لا

23 مايو 2004

مجموعة الأزمات الدولية

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 80 عن أفريقيا
نيروبي - بروكسل

المحتويات

الملخص والتوصيات i

1. كارثة انسانية 1

2. عملية سلام معيبة 3

أ. اتفاقيـــــة وقف إطلاق النار 3

ب. المحادثات السياسية 4

ج.عيوب في الصفقات 5

3.السياسة الداخلية 7

أ.حكومة السودان 7

ب. جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة 8

4. فرص مهدرة 9

5. الخلاصة 10

الملاحق

خارطة السودان 12

خارطة إقليم دارفور 13

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 80 عن أفريقيا 23 مايو 2004

الســـودان: الآن في دارفـور أوأبدا لا

الملخص والتوصيات

الحكومة في الجزء الذي تسيطر عليه داخل إقليم دارفور حيث يظل النازحون عرضة لهجمات الجنجويد ويبقي حصولهم علي إمدادات الإغاثة غير كاف. إن ما قد يصل إلي 200000 من ضحايا الصراع هؤلاء ممن فروا عابرين الحدود إلي تشاد كلاجئين ليسوا بمأمن أيضا. فقد تعقبهم الجنجويد ويهدد القتال الذي نشب بين الجنجويد والجيش التشادي استقرار تلك الدولة مما قد يسفر عن حرب دولية كاملة.

بالرغم من وعود الخرطوم الحديثة في الأيام القليلة الماضية والتي جاءت متأخرة فقد تمكنت وكالات الإغاثة في أحسن الأحوال من الوصول الفعال إلي نصف الأشخاص النازحين داخليا وتفتقر الوكالات إلي الطعام والإمدادات الأخرى الموضوعة مسبقا في أماكنها لمقابلة احتياجات النازحين. يحمل موسم الأمطار الذي يقترب حثيثا مخاطر جديدة تتمثل في الأمراض المتولدة عن المياه وفي سوء التغذية. يحتاج المجتمع الدولي كي يتمكن من نقل كميات كبيرة من الغذاء والدواء إما لمسارات لوصول الإغاثة إلي ضحايا الصراع غير معاقة ومتابعة عن قرب بواسطة السكك الحديدية وإما تحديد طرق عبر حدود البلدان المجاورة أو المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب أو بخلق جسر جوي إنساني أساسي والاستعداد لحمايته. ولن يشكل أيا من هذا فرقا ما لم تكن هناك مراكز تجمع آمنة ومضمونة للأشخاص النازحين داخليا تحميهم بصفة خاصة من الهجمات الجوية الحكومية وهجمات الجنجويد الأرضية.

لعبت حكومة السودان بفعالية علي المخاوف من أن محادثات سلامها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيفاشا (عملية الإيقاد) قد ينفرط عقدها كوسيلة للاستمرار في استراتيجيتها الوحشية بينما تحصن نفسها من الانتقاد ولقد سقطت الحكومات الغربية مباشرة من ذلك وأعطوا أولوية شاملة لمحادثات نيفاشا بينما شغلوا الخرطوم بهدوء حول دارفور في جهد لتحسين عالمي لوصول العون الإنساني لضحايا النزاع. وأحجمت عن الخوض في تحدي مباشر للحكومة هناك بالرغم من استمرار الهجمات وبالرغم من التعويق المستمر لوصول العون الإنساني لضحايا النزاع. ولكن الفشل في حل الموقف المتأزم في دارفور سيؤدي ليس فقط إلي تقويض المراحل الأخيرة للمفاوضات الجارية في نيفاشا الآن ولكن أيضا إلي تقويض تنفيذ أي اتفاقية قد يتم التوصل إليها هناك في نهاية المطاف.

إن العمل الملح مطلوب علي جبهات عديدة إذا كان "لدارفور 2004" ألا تلحق "برواندا 1994" كاختزال للخزي الإنساني.

واجه المجتمع الدولي بعد مرور شهر علي الذكري العاشرة الكئيبة للإبادة الجماعية في رواندا في أبريل 2004 مع وعود "بألا تحدث ثانية" نكبة إنسانية من صنع الإنسان في غرب السودان (دارفور) بوسعها بسهولة أن تصبح مميتة بصورة مماثلة . فات الأوان لوقف التطهير العرقي الأساسي ولكن إذا تدخل مجلس الأمن بحسم – بما في ذلك الإعداد للتفويض باستخدام القوة كملاذ أخير-فسيتبقى وقت يكفي فقط لإنقاذ حياة مئات الآلاف ممن تتهددهم بصورة مباشرة القوات السودانية والمليشيات والمجاعة الوشيكة الوقوع ولبدء عملية تفاوض جادة لحل المشاكل السياسية الأساسية ولوقف التطهير العرقي.

حصد الصراع منذ اندلاعه في فبراير 2003 حياة 30000 شخص ولكن الخبراء يحذرون من أنه ما لم تحدث استجابة عالمية عاجلة فإن ما نعته موظفو الأمم المتحدة قبلا بأسوأ وضع أنساني في العالم اليوم، سيحصد 350000 حياة إضافية في الأشهر التسعة القادمة بصورة أساسية جراء المجاعة والأمراض كما سيموت العديدين إذا لم يتوقف القتل المباشر.

كانت الاستجابة الدولية حتى هذا الحد منقسمة وغير فعالة. كسبت حكومة السودان الوقت لتتبع استراتيجية مدمرة في مناهضة التمرد ضد المجموعتين المتمردتين وقطاع عريض من المدنيين واستخدمت لصالحها ذلك التردد الدولي ورغبة الدول القائدة للتفاوض التي لا ترغب في أن تعرض للمخاطر اتفاقية السلام الشامل التي تتأرجح بعدا وقربا بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان المتمرد حول ما ظل لواجد وعشرين عاما الحرب الأهلية الرئيسية في البلاد.

لم يتم بعد انفاذ اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعتها الخرطوم في 8 أبريل 2004 مع متمردي دارفور في أي من طرفيها العسكري أو الإنساني. فلم تبدأ بعد لجنة المراقبة الدولية والخطط لا تزال تفتقر بصورة تدعو للرثاء إلي الأعداد كما تفتقر إلي السلطات إلي القدرة علي تنفيذها. إن استراتيجية الحكومة في "تحييد" مليشيات "الجنجويد"، كما وعدت،- رعت الحكومة في الحقيقة الجنجويد الذين قاموا بأكثر الضرر ترويعا- تتمثل في إدماجهم في هياكل الشرطة الرسمية وقوات الأمن. إن العملية السياسية التي كان من المفترض أن تيسر لها عملية وقف إطلاق النار قد ولدت ميتة.

يقيم معظم من قدر عددهم بمليون ومائتي ألف نازح ممن اجبروا علي الفرار من ديارهم في معسكرات فقيرة للنازحين تديرها

أولي ممكنة نحو توطيد المسؤولية القانونية وللعمل علي ردع أي أعمال وحشية في المستقبل.

لوقف التطهير العرقي

9. يتوجب علي مجلس الأمن إدانة الأعمال الوحشية والإصرار علي نشر مراقبي انتهاكات حقوق الإنسان لمرافقة النازحين في العودة إلي ديارهم.

للدفع إلي الأمام بحل سياسي لصراع دارفور

10. يتوجب علي منظمة الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن توائم بين مواقفها حول المكان، و بنية وفحوى لعملية سلام حول دارفور تحل محل تلك التي تعطل تنفيذها بالمواربة والتي تمت بوساطة تشادية والتعامل مع جذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك الصراع.
11. يتوجب علي متمردي دارفور موائمة مواقفهم وتطوير منحي للتفاوض أكثر مهنية.

لتوضيح التزام المجتمع الدولي بهذه الأهداف بما لا يرقي إليه شك

12. يتوجب علي الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تفرض مراسيم تستهدف حظر التنقل وتجميد الأرصدة ضد المسئولين في حكومة الخرطوم المسئولين بصورة مباشرة عن مسلك الحكومة في الصراع الدائر في دارفور والسعي لأن يخول مجلس الأمن اتخاذ مثل هذه الاجراءات علي صعيد عالمي.
13. يلزم ان تعترف الدول المراقبة لمحادثات السلام في نيفاشا (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج وإيطاليا) بأن صبرها الامحدود تجاه حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يجعل من إنجاز إتفاقية سلام أمرا أبعد وليس أقرب منالا؛ ويجب علي هذه الدول أن تتبني استراتيجية جديدة تركز علي العناصر التالية:
أ. أخذا في الاعتبار بأنه قد تم الاتفاق في نيفاشا حول القضايا الجوهرية، يتوجب علي الدول المراقبة أن تعرض موعدا نهائيا لتوقيع البروتوكولات الثلاثة علي وأن تسعي لإحداث دفع علي مستوي عالي بما في ذلك استصدار تصريح أو قرار من مجلس الأمن يفضي بالمفاوضات إلي خلاصة ناجحة.
ب. يتوجب علي الدول المراقبة في حال اخفاق الخطوة المتقدمة وتجاوز الموعد النهائي للتوقيع أن تخفض من مستوي مشاركتها في محادثات نيفاشا لمدة زمنية والتركيز علي أجندة دارفور من أجل دارفور ذاتها أو لتغيير ديناميكية محادثات السلام التي واجهت تأخيرا لا ينتهي منذ يناير 2004.

نيروبي/بر وكسل، 23 مايو 2004

التـــــــوصيـــــــات

للحيلولة دون المجاعة

1. يتوجب علي الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكومات الدول المانحة الأخرى أن تشن هجوما دبلوماسيا مركزا عالي المستوي علي الصعيدين العام والخاص يهدف إلي تكفل حكومة الخرطوم تنفيذ وعدها بتوفير الوصول الكامل وغير المعاق لعمليات العون الإنساني لسكان دارفور المتأثرين بالحرب بما في ذلك فتح خط السكة الحديدية حتى يتسنى للأمم المتحدة إرسال كميات ضخمة من الغذاء والدواء من ميناء بورتسودان.
2. يتوجب علي الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكومات الدول المانحة الأخرى أن تفاتح ليبيا، وتشاد، والدول المجاورة الأخرى والجيش الشعبي لتحرير السودان بفكرة إقامة طرق وقنوات بديلة لا تذعن لحق النقض من قبل حكومة الخرطوم وذلك لتوصيل مواد العون الإنساني لدارفور عم طريقي الأرض والجو.
3. يتوجب علي متمردي دارفور –جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة- أن يفسحوا المجال لوصول كل إرساليات العون الإنساني للمناطق الواقعة تحت سيطرتهم بما في ذلك تلك التي تجئ من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بشرط ألا تصحب تلك الإرساليات قوات عسكرية حكومية.
4. يتوجب علي مجلس الأمن أن يجيز التخطيط لتدخل عسكري في دارفور، بالتركيز علي خلق ستة تجمعات للنازحين تحت حماية دولية وعلي سبل توصيل العون الإنساني لضحايا النزاع وعلي سبل حماية تلك الإرساليات باستخدام القوة إذا دعت الضرورة.

للحيلولة دون تجدد القتال والأعمال الوحشية

5. يتوجب علي منظمة الوحدة الأفريقية و الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تكثيف جهودها لإنفاذ لجنة وقف إطلاق النار التي تمت الدعوة لها في اتفاقية 8 ابريل 2004 بين متمردي دارفور والحكومة السودانية ونشر أعداد كافية من مراقبي وقف إطلاق النار المجهزين بالطوافات وعربات اللاندروفر في المدن الرئيسية: الجنينة (غرب دارفور)، والفاشر (شمال دارفور)، ونيالا (جنوب دارفور).
6. يتوجب علي مجلس الأمن إذا تكرر القصف الجوي الحكومي في دارفور أن يجيز منطقة لا يسمح فيها بالطيران حماية للسكان المدنيين ويأخذ علي عاتقه التشاور مع الحكومات التي لها القدرة علي إنفاذ مثل ذلك التقييد وتلك التي يمكن ان توفر قواعد تنطلق منها مثل هذه العملية لفرض ذلك الحظر الجوي.
7. يتوجب علي مجلس الأمن إذا لم تتوقف الحكومة السودانية عن دعمها لمليشيات الجنجويد ولم تجردهم من السلاح أو ادعت بأنها غير قادرة علي ذلك أن يجيز استخدام القوة العسكرية لتقيق ذلك.
8. يتوجب علي مجلس الأمن تعيين هيئة مستشارين للتحري في وكتابة تقارير عن جرائم الحرب في دارفور كخطوة

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 80 عن أفريقيا 23 مايو 2004

السـودان: الآن في دارفـور أوأبدا لا

في الوقت الذي لم يوثق فيه بعد للروابط الدقيقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمردي دارفور، تبدو هناك علي الأقل روابط تكتيكية مهمة. تبين الجيش الشعبي لتحرير السودان علي الدوام أنه كلما اتسع التمرد ليشمل أجزاء أخري من البلاد كلما تحسن موقفه وشجع متمردي دارفور كوسيلة لزيادة الضغط علي الحكومة كي تخلص إلي صفقة أكثر محاباة له في نيفاشا. تعزز هذه الروابط من خلاصة مفادها أنه ليس من الممكن عزل حالة دارفور من مفاوضات نيفاشا التي تيسر لها الوكالة الإقليمية للتنمية الحكومية-الإيقاد[2].

تم التوقيع علي وقف لإطلاق النار بوساطة تشادية وبمساعدة من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والعديد من الدول الغربية بين حكومة الخرطوم ومجموعتين من متمردي دارفور في الثامن من أبريل 2004 بمدينة انجمينا. وكما سيتم تناوله أدناه فإن معالجة التفاوض كانت فقيرة بصورة عامة ولا يزال وقف إطلاق النار بحاجة إلي أن ينزل علي أرض الواقع ويرجع هذا أساسا لفشل الحكومة في أن تلجم الجنجويد كما تتطلب الاتفاقية[3].

بالرغم من العيوب التي شابت الاتفاقية إلا أنها قدمت إطارا مفيدا لوقف العدائيات ميدانيا، وسهلت من تسليم العون الإنساني الذي يحتاجه النازحون بصورة يائسة وأقامت منبرا بتسيير عالمي يتسم بالمصداقية ليتعامل مع الأسباب الأساسية للتمرد. ولكن يجب تطبيقها والبدء بنواحيها الإنسانية والتي هي حرفيا مسألة حياة أو موت لمئات الآلاف خلال الأشهر القليلة القادمة[4].

من المرجح أن يسوء الوضع الإنساني كثيرا قبل أن يتحسن. يجب أن يعمل المجتمع الدولي بحسم للحيلولة دون حدوث مجاعة كبيرة ومميتة ما دامت الخرطوم قد تنازلت في الواقع عن مسؤوليتها في حماية وتلبية احتياجات مليون شخص من مواطنيها النازحين

1. كارثة إنسانية

اندلع الصراع الحالي في دارفور عندما هاجمت مجموعتي التمرد اللتان يربطهما تحالف هش وهما جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الإنشاءات العسكرية الحكومية في مطلع عام 2003[1]. تضم الأسباب الأساسية التي تغذي التمرد التهميش الإقتصادي والسياسي، التخلف التنموي والسياسة الحكومية القائمة منذ أمد طويل والمتمثلة في مساندة وتسليح مليشيات قبائل دارفور الرعوية العربية بصورة أساسية ضد المجتمعات الأفريقية التي تمتهن الزراعة. يعكس الوضع في دارفور ديناميكية الصراعات الأخرى في السودان، طرفا يري نفسه ضحية لتمييز في مواجهة مركز في الخرطوم ينظر إليه وهو يمسك بكل كروت السياسة والاقتصاد. إنه لمن السخرية أن التقدم الذي أحرز في محادثات السلام بين الحكومة وحركة التمرد الأساسية في البلاد، الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، هو أشعل فتيل صراع دارفور إذ أن مجموعات دارفور تخشي أن تفقد فعاليتها إذا عقدت صفقة بين الشمال والجنوب.

في أعقاب سلسة من انتصارات التمرد في الأشهر القليلة الأولي له، أطلقت الحكومة مليشيات الجنجويد من عقالها بسند من قواتها النظامية في وجه السكان المدنيين ممن يعتقد بأنهم يساندون التمرد. بالرغم من أن الإسلام ينتظم إقليم دارفور إلا أن الحكومة استطاعت أن تناور بالفروقات الإثنية بين المجتمعات العربية والأفريقية. أدي هذا إلي نزوح جماعي، وقتل دون تمييز ونهب واغتصاب واسع النطاق وكل هذا جزء من جهد متعمد لإخلاء مناطق أساسية من الإقليم من أولئك الذين يشك في أنهم يضمرون تعاطفا مع التمرد. استهدفت المجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية بينما ظلت القرى المجاورة التي تسكنها مجموعات منحدرة عن أصول عربية بمأمن. لقد دمر التوازن الهش الذي يعيشه 7 مليون شخص.

[2] أنظر تغطية مجموعة الأزمات الدولية حول هذه العملية علي الموقع www.icg.org

[3] المادة السادسة، اتفاقية إنسانية لوقف إطرق النار للصراع في دارفور. وقعت في 8 أبريل 2004 بمدينة انجمينا

[4] ذكر أحد المراقبين الدوليين في مقابلة مع مجموعة الأزمات الدولية في مايو 2004 "مر أكثر من شهر علي وقف إطلاق النار ولا نراوح مكاننا. إنها ليست اتفاقا ما لم نزودها بأسنان".

[1] لمزيد من التفاصيل حول الأسباب الأساسية للصراع أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن أفريقيا رقم 76 "دارفور: أزمة السودان الجديدة"، 25 مارس 2004، وتقريرها عن أفريقيا رقم 73 "السودان: نحو سلام غير مكتمل"، 11 ديسمبر 2003 وموجز المجموعة عن أفريقيا "حروب السودان الأخري"، 25 يونيو 2003. والتلخيص الممتاز لR.S. O'Fahy "واقع إثني معقد ذي تاريخ طويل"، انترناشونال هيرالد تربيون، 15-16 مايو 2004.

كل رحلاتي كرئيس لهذا البرنامج لم أر مطلقا أناسا يملؤهم الخوف كنازحي دارفور"[8].

أصدر جيش تحرير السودان في النصف الأول من مايو عدة تصريحات مفادها أنه يرفض السماح بدخول أي إغاثة إنسانية إلي المناطق التي يسيطر عليها تجئ عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة التي تتخذ منها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية قواعد لعملها. يتخوف جيش تحرير السودان من أن تستخدم الحكومة مثل هذه الإغاثة الإنسانية كغطاء لتسلل القوات ورجال المخابرات السريين والذخيرة. ويشعر جيش تحرير السودان بالقلق أيضا من أن الخرطوم تسعي لكسب ولاء السكان المدنيين بجعلهم يعتمدون علي الحكومة للحصول علي مواد الإغاثة الإنسانية[9]. إذا نفذ جيش تحرير السودان مثل هذا الحظر فبوسع الحكومة أن تجادل بصورة مقنعة بأن مسؤولية المعاناة الناتجة تقع جزئيا علي الأقل علي جيش تحرير السودان".

اتهمت الحكومة جيش تحرير السودان بالهجوم علي قافلة للإغاثة الإنسانية في أواخر أبريل 2004 وقتل أحد قادة الزغاوة التقليديين، عبد الرحمن محمدين الذي كان يقود القافلة[10]. من جانبه أصر جيش تحرير السودان علي أن مليشيات الجنجويد هي المسئولة عن مقتله غير أن قوات الأمن الحكومية كانت ترافق القافلة وهي بالتالي أصبحت هدفا مشروعا[11]. تظهر هذه المسألة كعقبة تالية في طريق وصول العون الإنساني إلي دارفور. لحل هذه المشكلة علي نحو عاجل يتوجب علي القوات الحكومية ألا ترافق قوافل الإغاثة المتوجهة إلي المناطق التي يسيطر عليها متمردو دارفور كما يتوجب علي المتمردين السماح بدخول الإغاثة الإنسانية التي تجئ عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة شريطة ألا تصحبها قوات حكومية.

صرحت الخرطوم مرارا بالتزامها بتيسير المجهودات الإنسانية الدولية الرامية لمساعدة المتأثرين بالحرب غير أنها عملت بإصرار علي تعويق أو تأخير انتشار العاملين الإنسانيين في دارفور. تحسن تقنيا الوصول إلي المتأثرين بالحرب فقد ورد غي تقرير الأمم المتحدة "ملامح الاحتياجات الإنسانية" بتاريخ 16 مايو 2004 بأنه يمكن الوصول الآن إلي 77% من الأشخاص النازحين داخليا في دارفور ويعني هذا أن قسم الأمن في الأمم المتحدة قد أعطت الضوء الأخضر بالسفرإلي المناطق التي يتواجد فيها أولئك النازحين. وبالرغم من ذلك تبقي هذه النسبة غير ذات صلة بقدرة الأمم المتحدة والأطراف الإنسانية العاملة الأخرى علي تقديم المعونات الإنسانية ما دامت العقبة الأساسية تتمثل في أن عدد العاملين الميدانيين الذين يواكبون تلبية احتياجات السكان المتأثرين بالحرب والتي تشمل الرعاية الصحية، والمياه، داخليا[5]. ليس فقط أن سكانا مدنيين قد تم الهجوم عليهم من قبل الحكومة ومليشياتها بهدف إجبارهم علي مغادرة أراضيهم و تم تدمير أنظمة الري ومخازن الأطعمة عن عمد حتي لا يتمكنوا من العودة إلي قراهم المحروقة. والأن في وقت يقترب موسم المطار ومعظم النازحين دون مأوي ودون أن يتيسر لهم الحصول المنتظم علي المياه والطعام والخدمات الصحية. لا تمتلك القرى المضيفة القدرة لإيوائهم بأعداد كبيرة. وبالرغم من اتفاقية وقف إطلاق النار فإن الجنجويد يستمرون في الهجوم علي النازحين الذين يسودهم الفور والمساليت والزغاوة والذين يرجعون لأصول أفريقية ومضايقتهم.

إن الوضع في مدينة كتم عاصمة محافظة كتم في ولاية شمال دارفور أنموذج لما تقدم. فقد كان هناك في منتصف مايو 2004 ما يقارب 124 ألف نازح من المناطق المحيطة يعتمدون علي 20 ألفا هم جملة سكان المدينة. وتقع أحد أكبر معسكرات الجنجويد في شمال دارفور بالقرب من كنم والذي تنطلق منه عمليات الهجوم الجاري علي النازحين.

تقول الحكومة في مواجهة التدقيق العالمي المتصاعد بأنها تحاول إرجاع النازحين إلي مناطقهم قبل هطول الأمطار وفي ذات الوقت وعوضا عن أن تقوم الحكومة بتحييد الجنجويد كما تشترط اتفاقية وقف إطلاق النار فإنها تقوم بإدماجهم في قواتها الرسمية[6].

وثق تقرير حديث للأمم المتحدة الأحوال المروعة للنازحين في كيلك التي تقع في ولاية جنوب دارفور حيث يقوم في الواقع الجنجويد والشرطة المعنيين "بحماية" النازحين في الواقع باحتجازهم كرهائن ويقومون بتجويعهم عن عمد[7]. إن هذا ليس موقفا معزولا. فاللاجئون علي امتداد دارفور يستمرون في رفض المساعدات الإنسانية من خوفهم بكل ما تحمله الكلمة من معني من أن يصبحوا هدفا لاحقا لهجمات الجنجويد. بعد زيارته لدارفور، لاحظ جيمس موريس المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي "في

---

[8]"أزمة السودان الإنسانية تتميز بالعنف والخوف"، مركز الأمم المتحدة الإخباري، 7 مايو2004، أنظر أيضا موجز جيمس موريس "حول النعثة عالية المستوي إلي دارفور-السودان"، المشاورات غير الرسمية مع مجلس الأمن، 7 مايو 2004.

[9] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[10]"السودان يقول بأن متمردي دارفور هاجموا قافلة إغاثة. ويندد بنتهاك وقف إطلاق النار"، وكالة السودان للأنباء، 29 أبريل 2004

[11] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[5]إن نحوا من مليون نازح في وضع محفوف بالمخاطر لأن هجمات الجنجويد والقوات الحكومية تتهددهم ولكن اللاجئين في تشاد يعيشون أيضا وضعا جد صعب فقد تقطعت بهم الأسباب عن ديارهم وهم أيضا عرضة للغزوات عبر الحدود. تبلغ التقديرات الرسمية لأعداد اللاجئين مائة و عشر ألفا ولكن يعتقد أن هذا تقدير يقل إلي النصف. أنظر اللاجئين الدولية "وكالات الإغاثة تقلل من تقدير أعداد اللاجئين في شرق تشاد"، 11 مايو 2004 . يقدر بأن نحو 350 ألف شخص إضافيين قد يموتون خلال التسعة أشهر القادمة أساسا بسبب المجاعة، أنظر افادة روجر وينتر، الاداري المساعد لمركز الديمقراطية، الصراع والعون الانساني، الوكالة الأمريكية للعون الدولي أمام جلسة استماع لجنة المجلس للعلاقات الخارجية حول السودان، 6 مايو 2004.

[6]شمل الجيش، والشرطة، وشرطة أمن المجتمع، وقوات الدفاع الشعبي إضافة وحدات الدفاع المدني المشتركة التي تتألف من أفراد ينحدرون عن قبائل عربية وغير عربية، مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[7] الأمم المتحدة- السودان، بعثة كشف الحقائق والتقييم السريع- بلدة كيلك، جنوب دارفور، 25أبريل 2004.

الإنساني. يجب أن يتم أيضا إملاء ضغط علي الخرطوم لضمان سلامة العاملين الإنسانيين ومواد الإغاثة. سيحقق إخضاع الجنجويد للسيطرة مشوارا طويلا في هذا الاتجاه إضافة إلي أنه سيخلق أيضا بيئة أمنة بدرجة كافية للنازحين واللاجئين كي يحسوا بالأمن في طريق عودتهم إلي ديارهم.

يجب علي المجتمع الدولي إذا استمرت الحكومة في المناورة فيما يتصل بالعون الإنساني وتعويق وصول المنظمات الدولية إلي ضحايا النزاع أن يولي اعتبارا طارئا لتطوير بدائل لا تعتمد علي حكومة الخرطوم. يمكن أن تشمل هذه البدائل العمليات العابرة للحدود بالبر أو الجو من تشاد أو ليبيا أو حتي من المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذا تسبب استمرار أي من الحكومة أو المتمردين في تعويق هذه المبادرات لتكثيف العمل الإنساني فإن خياري المجتمع الدولي المتبقيين سيكونان إما السماح بالموت المحتم لأعداد كبيرة جدا أو استخدام القوة.

2. عملية سلام معيبة

يتطلب تشكيل استجابة دولية أكثر فعالية حول دارفور فهما أحسن لعملية السلام المعيبة والتي بدأت جولتها الأخيرة في أواخر مارس 2004 بالعاصمة التشادية انجمينا بوساطة من البلد المضيف وبحضور منظمة الوحدة الأفريقية و الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولسوء الحظ فإن الاتفاقيتين اللتين صدرتا خلفتا من الأسئلة بقدر ما أجابتا عليه.

أ. اتفاقية وقف إطلاق النار

عبر كل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة عن عدم رضاهما منذ البداية لأنهما يعتبران تشاد صديقة أكثر مما يجب لحكومة الخرطوم لتكون مفاوضا محايدا. ووافقتا علي الحضور فقط بعد أن قبلت الولايات المتحدة التي لديها تحفظاتها الخاصة بحجج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وضمنت لهما السلامة[17]. تعاون جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة كوفد واحد ولكن المحادثات كانت علي وشك الانهيار منذ أن بدأت أرادت الخرطوم أن يكون الرئيس التشادي، إدريس دبي، حليفها لأمد طويل، العنصر الخارجي النشط الوحيد في المحادثات ورفضت التفاوض مع المراقبين الدوليين الآخرين الموجودين. زعم أحد المراقبين بأن "تشاد كانت تعمل لتحقيق مصالح الخرطوم"[18]. رفضت الخرطوم خلال الثمانية أيام الأولي للتفاوض أن تجتمع وجها لوجه مع متمردي دارفور.

والمأوي[12] غير كافي –هذا الإفتقار للقدرة نتج إلي حد كبير عن الأثر التراكمي لأشهر من التعويق من قبل السلطات في الخرطوم.

تستمر الخرطوم في الوقت الذي تنسب فيه لنفسها الفضل في تحسن الوصول إلي المتأثرين بالحرب في تعطيل وصول البعثات إلي دارفور بمناورتها في منح تأشيرات الدخول وتصريحات السفر للعاملين الإضافيين الذين تحتاجهم المنظمات الدولية. قامت الخرطوم علي سيل المثال في منتصف مايو بإبعاد الضابط الأرفع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA) وهي الوكالة المناط بها تنسيق العمل الإنساني لكافة وكالات الأمم المتحدة ومعظم المانحين المستقلين من مدينة نيلا عاصمة ولاية جنوب دارفور دون أن تعطي تفسيرا لذلك. وقد حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أيضا بأن إصرار تعطيل الحكومة لأذونات سفر موظفي الوكالة قد يفضي إلي ألا يتبقى بمطلع يونيو[13]. أي من موظفيها الأجانب بدارفور. تكشف هذه الحوادث الحاجة إلي عمل دولي منسق وحاسم علي مستوي عالي يحمل الخرطوم علي مقابلة التزاماتها[14].

أعلن وزير الخارجية مصطفي عثمان إسماعيل في 20 مايو 2004 [ان الحكومة سترفع الحاجة لأن يتحصل موظفو العون الإنساني علي تصريحات خاصة للدخول إلي إقليم دارفور وقال بأن السفارات ستبدأ في إصدار تأشيرات دخول عادية في خلال ثمانية وأربعين ساعة[15]. إن هذا إذا تم فسيكون تغييرا يلقي الترحيب ولكنه بحاجة إلي أن يربط بحرية التنقل داخل إقليم دارفور إذا أريد له تأثير عملي كبير.

يشكل افتقار العاملين الإنسانيين للسلامة بالدرجة الأولي يسبب نشاطات الجنجويد قلقا مماثلا. هاجم الجنجويد في 12 مايو سائقا لأحدي شاحنات منظمة الغذاء العالمي (WFP) وهي تحمل مواد غذائية وقد علمت بصورة واضحة علي طريق زالنجي-كورني[16]. إن الفشل في التصدي لهذه الحادثة وغيرها من الحوادث المشابهة التي حدثت مؤخرا يطرح شكوكا جادة حول مستقبل العون

[12] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[13] ورد في "أزمة دارفور،السودان. موجز الأمم المتحدة الإنساني الأسبوعي، 9-16 مايو 2004". ذكر ريتشارد بوشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية" اعتادت الحكومة أن تناور فيما يتصل بتصارح السفر بينما الوضع الإنساني يتدهور في دارفور" ، IRIN ، 19 مايو 2004.

[14] ذكر مسئول رفيع في العون الإنساني "ستقوم الأمم المتحدة لتشرك الحكومة بلطف، لا تهز المركب، احتفظ بتمثيل أدني وابقي علي بعض العون متدفقا بأكثر مما تدفع الحكومة بشدة وبعلنية لضمان وصول حقيقي للعون الإنساني. لا يجب أن يترك الأمر للعاملين الإنسانيين في الأمم المتحدة: يجب أن يبرز الجانب السياسي ومجلس الأمن ندين للتحدي"، مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004. تلزم كل من اتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار واتفاقية 25 أبريل السياسية المقعتين مع المتمردين (أنظر أدناه)، الحكومة بتسهيل وصول العون الإنساني دون تعويق للمتأثرين بالنزاع.

[15] "السودان يفتح إقليم دارفور للعاملين في الإغاثة"، أخبار بي بي سي، 20 مايو 2004.

[16] "أزمة دارفور،السودان. موجز الأمم المتحدة الإنساني الأسبوعي، 9-16 مايو 2004".

[17] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل 2004.

[18] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004. في الوقت ال تتمتع فيه تشاد بعلاقات وثيقة بالخرطوم، يرتبط الرئيس دبي والعديد من مساندية الأساسيين بعلاقات شخصية قوية بدارفور وبخاصة مع المجموعات الإثنية في قلب التمرد. في الوقت الذي أرسلت فيه تشاد في النصف الثاني من 2003 قواتها لدارفور لمساعدة الخرطوم في حربها مع المتمردين، يعتقد بأن قواتها الأمنية بامداد المتمردين بالمعدات العسكرية وزودتهم بمساعدات أخري. يعتقد أن الحكومة التشادية أضحت قلقة بشكل متزايد حول تداعيات صراع دارفور علي استقرارها إذ ان عشرات الآلاف من اللاجئين قد دفعوا إلي أراضيها. إضافة إلي ذلك

العدل والمساواة[23]. وعندما أخبرت الأطراف الرئيس دبي بهذا أكد لهم بأنه سيتم تعيل المسودة بعد مراسم حفل التوقيع وجادلهم بأن عليهم التوقيع الفوري لأن أجهزة الإعلام تنتظر[24].

لقد اتسم مفاوضو التمرد بالسذاجة في تصديقهم لتلك التأكيدات. لم تعدل المسودة من بعد. ونسخة اتفاقية وقف إطلاق النار التي أعلنت علي الملأ هي تلك التي أقنع الرئيس دبي الأطراف بتوقيعها. وعلي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أن يلوما نفسيهما علي توقيع وثيقة كان من الجلي أنها غير جاهزة. للتطبيق.

اتفق الطرفان وفقا لنصوص اتفاقية 8 أبريل 2004 علي وقف العدائيات لمدة خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد، إطلاق سراح "أسري الحرب" والآخرين الموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنساني للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين. التزمت الحكومة "بتحييد المليشيات المسلحة". أنشأت الاتفاقية لجنة لوقف إطلاق النار تتكون من ممثلين للأطراف، الوسيط التشادي والمجتمع الدولي "فيما يتوافق وسيادة السودان". فوضت هذه اللجنة لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار وتقييم الشكاوى حول الانتهاكات. ترفع اللجنة بدورها تقارير للجنة مشتركة تتكون من ذات الأطراف ولكن من المفترض أن تكون بتمثيل علي مستوي أعلي. اتفق الأطراف علي أن يجتمعوا تحت رعاية تشاد في خلال أسبوعين للتفاوض حول تسوية حاسمة للصراع في إطار مؤتمر شامل "بين ممثلي دارفور"[25].

ب. المحادثات السياسية

لم يمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في جلستي المحادثات السياسية اللتين عقدتا تحت رعاية الرئيس دبي وتمخضت عنهما أتفاقية ثانية تم التوقيع عليها في 25 أبريل 2004. أعدت الوثيقة لإقامة لجنة تتألف من ثلاث ممثلين عن كل من الحكومة وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وذلك لإعداد أجندة لمؤتمر شامل يناقش فيه "كل ممثلو دارفور" الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي توطئة لإيجاد حل حاسم للصراع[26].

أعادت الاتفاقية الالتزام باتفاقية وقف إطلاق النار والوصول عير المعاق للمعونات الإنسانية لضحايا الحرب من المدنيين بغض النظر عن مواقع تواجدهم. كما نصت الاتفاقية علي أن "تلتزم حكومة السودان بالسيطرة علي المليشيات المسلحة وتجريدها من السلاح وفقا لبرنامج يتم الإتفاق بشأنه"[27].

كان الغرض من وجود المراقبين الدوليين حقيقة هو إسباغ نوع من الاعتدال علي ما عرف علي نحو واسع بميل شاد نحو الخرطوم. لسوء الحظ اتخذ المراقبون تكتيكات تقويمية مختلفة كما جنحت علاقة فرنسا الخاصة بتشاد إلي التقليل من فعالية المراقبين. اختلفت الولايات المتحدة وفرنسا علي سبيل المثال حول ما إذا ستكون هناك تسويتين سريعتين متلازمتين بالضرورة لحل كل من القضايا الإنسانية والسياسية (الموقف الفرنسي) أو إبلاء أولوية واضحة لاتفاقية عملية التطبيق حول القضايا الإنسانية (الموقف الأمريكي)[19]. ظل ممثلو الاتحاد الأوروبي إلي الوسط ولكنهم مالوا في النهاية الموقف المنادي بأولوية القضايا الإنسانية.

حاول الرئيس التشادي، إدريس دبي خلال التفاوض الفعلي تحجيم دور المراقبين الدوليين بخلاف منظمة الوحدة الأفريقية ولكن علي دول الاتحاد الأوروبي أن تلوم نفسها علي افتقارها النسبي للنفوذ. قال أحد المراقبين "لقد كانت هناك أطرافا مشاركة كثيرة" "كان من الصعب إبقاء المراقبين الدوليين علي وفاق. لقد كانوا مجموعة ممزقة الأجندة شابها الانشقاق. لقد كان كقتال القطط. لم لم يستطع المراقبون حل خلافاتهم الخاصة"[20].

لم تحضر تشاد وفد حكومة السودان إلي طاولة المفاوضات إلا بعد أن هدد جيش تحرير السودان بالانسحاب[21]. عندها فقط أخذ الرئيس إدريس دبي وفريقه علي عاتقيهما مسئولية السيطرة التامة علي مجري الأمور وقدما للأطراف مسودة اتفاقية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وفي ذات الوقت قلصا من فرص الأطراف في الرد علي النصوص المقترحة[22]. ولم تحوي النسخة الختامية للاتفاقية عددا من النقاط التي تم الاتفاق عليها مسبقا والتي تضم عددا من التعديلات التي أجراها جيش تحرير السودان وحركة

---

[23]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل ومايو 2004.
[24]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل ومايو 2004.
[25]النسخة الإنجليزية من اتفاقية 8 أبريل 2004 حول وقف إطلاق النار في حوزة مجموعة الأزمات الدولية.
[26]"الاتفاق بين حكومة السودان من جهة وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من الجهة الأخري، تحت رعاية سيادة الرئيس إدريس دبي، رئيس جمهورية تشاد وبمساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، انجمينا، 25 أبريل 2004.
[27]نفس المصدر، المادة 4-أ و د علي التوالي.

حذرت المؤسسة التشادية الرئيس دبي مرارا من أن دعم الخرطوم المتصاعد للمليشيات العربية التشادية التي تعمل بنية الجنجويد المنفلتة تعتزم الإطاحة بنظامه. تنامت احتكاكات بين انجمينا والخرطوم في أعقاب اتفاقية وقف إطلاق النار. أكدت الحكومة التشادية في 29 أبريل 2004 بأن الخرطوم لم تجرد الجنجويد من سلاحهم وذلك في أعقاب مهاجمة الجنجويد مدينة كلبس علي الحدود التشادية وقبل القتال بين المليشيات و أو الجيش السوداني من جهة والقوات التشادية من الجهة الأخري والتي تكبد فيها الجانبان خسائر بالإضافة إلي انتهاك الطائرات العسكرية السودانية للأجواء التشادية . أنظر فرانس برس، 29 أبريل 2004 و"الجيش السوداني يصطدم بنظيره التشادي"، الحياة، باللغة العربية، 29 أبريل 2004. تشاد تتقدم بشكوى ضد السودان حول العمليات عبر الحدود والرئيس دبي يطالب الخرطوم علانية في 7 مايو 2004 بأن توقف هجومها. أرسلت الحكومة السودانية وفدا عالي المستوي لتشاد لتهدئة الأزمة، أنظر "وزير الداخلية يعد عقب اجتماعه مع الرئيس التشادي باخضاع المليشيات للسيطرة"، رويترز، 13 مايو 2004.
[19]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل ومايو 2004.
[20]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004، علق أحد المسئولين الإنسانيين المشاركين في العمل بدارفور "أساء المجتمع الدولي تماما التعامل مع الوضع في دارفور، سمحت خلافاته لحكومة الخرطوم لأن تتلاعب بالدول الأخري ضد بعضها البعض. لم يتخذ المجتمع الإنساني قرارا ولم يتفاعل أيضا. لن يحدث شيء إذا ظل المجتمع الدولي مفرقا"
[21]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل ومايو 2004.
[22]ذكر أحد المراقبين "لم تكن في الواقع هناك أي مفاوضات حول الوثيقة"، مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 4 مايو 2004.

يعتقد بأنه المسئول عن ملف دارفور قبل أيام من بدء المحادثات السياسية بأنه قد قاد الوفد الحكومي الذي عقد نقاشا سريا مع قيادة حركة العدل والمساواة بالمنفي في باريس خلال الفترة من 23 إلي 28 مارس. اقتصر التصريح الذي تمخض عن ذلك اللقاء علي عموميات حول حل سلمي كطريقة فضلي لحل النزاع ولكن الأثر الذي سيترتب علي ذلك اللقاء علي المحادثات القادمة لا يزال غير مؤكد[33].

يصر كلا من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة علي أنهما سيشاركان فقط في مؤتمر شامل لسكان دارفور بعد أن يتم تفاوض مباشر مع الحكومة حول تسوية سياسية شاملة. وهما يرفضان مثل 1لك المؤتمر الذي ظلت الحكومة تعد له لأشهر خلت (وإعتقدت بأنها قد توصلت لتفاهم حوله في اتفاقية 25 أبريل المجهضة) بافتراض أنهما توقعا بأن يفوقهم المشاركين الموالين للحكومة عددا. وبالرغم من ذلك فإن الحكومة تمضي ببطء واطراد في التحضير لمثل ذلك المؤتمر "حول السلام والتنمية في دارفور"[34].

ج. **عيوب في الصفقات**

يشوب عدد من نقاط الضعف اتفاقية وقف إطلاق النار. فالاتفاقية فقيرة الصياغة ويبدو فيها تناقض بين النسختين العربية والإنجليزية الموقعتين اللتين فحصتهما مجموعة الأزمات الدولية. علي سبيل المثال جاء في المادة الرابعة من النسخة الإنجليزية أن تفويض لجنة وقف إطلاق النار يشمل "تحديد طرق لتحركات القوات بغية تخفيض مخاطر الحوادث؛ وأنه ينبغي إخطار اللجنة بالتحركات الإدارية". ولم تتضمن النسخة العربية الشرط الخاص " بالتحركات الإدارية". وبصورة مماثلة جاء في المادة السادسة من النسخة الإنجليزية ان "الحكومة السودانية سوف تلزم نفسها بتحييد المليشيات وتجريدها من السلاح بينما تضمنت النسخة العربية شرطا إضافيا يتطلب من المتمردين القيام بوضع قواتهم في تجمعات وتقرأ:"ستكفل الأطراف أن كل المجموعات المسلحة الخاضعة لسيطرتها سوف تذعن لهذه الاتفاقية. وسوف يتم تجميع قوات المعارضة في مواقع سوف يتم تحديدها. وسوف تلزم الحكومة نفسها بتحييد المليشيات وتجريدها من السلاح".

إن هذا التناقض واسع و هام بدرجة كافية ليشير إلي أنه ليس محض أخطاء في الترجمة. إن ما يزعج فيه أكثر هو حدوثه في وجود مراقبين دوليين. ولقد نمي إلي علم مجموعة الأزمات الدولية أن أحد هؤلاء المراقبين يحوز نصا باللغة الإنجليزية يحوي إضافة حول تجمعات القوات موقعا وممهورا بالختم التشادي الرسمي، الشيء الذي يشير، علي الأقل، إلي محاولة لتصحيح هذا التناقض[35]. إن ضعف الاتفاقية والتناقضات بين نسخها باللغات المختلفة هي مؤشرات علي قصور الوساطة.

لعكس الإرباك الذي يحيط التفاوض التشادي أصدر كل من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان تصريحان يكادا يكونان منطبقين في 26و27 أبريل علي التوالي يتنصلان فيهما عن هذه الاتفاقية[28]. واصرت الجبهتان علي أن ممثليهم قد خولا فقط للتوصل التفاصيل الفنية لإنشاء لجنة وقف إطلاق النار وبأن ممثليهم قد أرهبوا ليقوموا بالتوقيع وأنه قد تم استدعاءهم ليقدموا تفسيرا لتصرفاتهم[29].

كان تواجد السياسي النشط في المنفي، الدكتور شريف حرير في انجمينا كمنسق لفريق جيش تحرير السودان نذيرا للتوترات الداخلية. فيما يبدو أدي وجود حرير الي تهميش دوررئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد. لقد أظهر هذا الحدث مقدرة قادة جيش تحرير السودان الزغاوة من استقطاب المساندة من أوساط قواعدهم في المنفي الذين أثمر جهدهم في تشكيل أجندة مجموعتهم التفاوضية. وفي المقابل لم يتمكن قادة الفور والمساليت في المنفي من الوصول إلي نيفاشا بالدرجة الأولي بسبب حرمان تشاد لهم من تأشيرة الدخول.

حدث انشقاق مماثل في حركة العدل والمساواة. أعلن حسن خميس جورو الذي إدعي انه منسق سياسي عن فصل رئيس حركة العدل والمساواة، الدكتور خليل إبراهيم، وأخيه حبريل، الأمين العام، محمد بشير أحمد والمنسق، أبكر حامد نور الذي قاد مفاوضي حركة العدل والمساواة في محادثات وقف إطلاق النار. ندد المتحدث العسكري لحركة العدل والمساواة الكولونيل عبد الله عبد الكريم بهذا التصريح وذكر بأن "جورو يمثل نفسه فقط"[30]. فصل خليل إبراهيم في قرار صدر بباريس في 24 أبريل قائد ثاني الحركة، جبؤيل عبد الكريم بار، متهما إياه باستلام أموال من الاستخبارات العسكرية السودانية ووكالات الأمن القومية لشق حركة العدل والمساواة وللفرار مع محاربيه إلي تشاد[31]. ولقد شاهد عدد من المراقبين دلائل علي محاولة ممثلي حكومة الخرطوم ورشوة المتمردين في المحادثات[32].

كشف الحاج عطا المنان الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بولاية الخرطوم وأحد حكام ولاية دارفور السابقين والذي

---

[33]أنظر "الخرطوم تفتح قناة سرية مع فصيل دارفوري متمرد"، الجزيرة، 22 أبريل 2004. أيضا "بيان مشترك"، بالعربية، 28 مارس 2004. علي الموقع: www.sudanjem.com

[34]يبلغ عدد أفراد اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر 130، وعدد المشاركين المتوقع 1700 شخص. يقاطع كل من حزب الأمة المعارض والمؤتمر الشعبي المنشق المؤتمر متحدين شرعيته.

[35]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[28]جيش تحرير السودان، التسوية السلمية فقط عن طريق المحادثات المباشرة:لآليات شاملة بعد المفاوضات وليس قبلها" نشرة صحفية لجيش تحرير السودان، 27 أبريل 2004. حركة العدل والمساواة، " حركة العدل والمساواة تؤكد رفضها لعقد أي تفاوض علي الأراضي التشادية وتؤكد التزامها باتفاقية وقف إطلاق النار وببرتوكول العون الإنساني"، نشرة صحفية لحركة العدل والمساواة، 26 ابريل 2004. أعلنت المجموعتان مساندتهما لاتفاقية وقف إطلاق النار.

[29]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، نيروبي، أبريل ومايو 2004. أنظر أيضا رويترز، 27 أبريل 2004 "متمردو السودان ينكرون أن يكونوا قد وقعوا اتفاقا مع الحكومة: الاتفاقية كذبة من قبل الحكومة وموقعيها لا يمثلوننا"، بالعربية، الشارع السياسي، 27 أبريل 2004.

[30] أنظر "المحادثات حول صراع دارفور السودانية يتأخر ليم إثر ظهور انقسام وسط المتمردين، وكالة فرانس برس، 20 ابريل 2004.

[31]حركة العدل والمساواة السودانية، "عنوان القرار: فصل قائد ثاني الحركة" بالعربية، 24 أبريل 2004. علي الموقع: www.sudanjem.com

[32]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

يرغب المتمردون في نشر عدد أكبر من المراقبين مع وجود مراقبين أجانب في كل من فرق المراقبة. ويعتقد المراقبون الدوليون الرفيعون بأن هناك حاجة لما بين ثمانين إلي مئة مراقب مع وجود معينات للحركتين البرية والجوية[38]. إن من أكثر ما يثير القلق هو أن علي الإتحاد الإفريقي توضيح تفويض لجنة وقف إطلاق النار، والذي ضمن نواقص كامنة أخري يعوق من عمل اللجنة، إذ ليس هناك جدول زمني للتنفيذ كما لا يشترط علي الأطراف أن تعيد نشر قواتها إلي مناطق محددة سلفا. من المرجح أن تتخذ منظمة الوحدة الأفريقية من اللجنة العسكرية المشتركة لجبال النوبة[39].

أن بوسع الأطراف أن تتمسك بهذه القضايا إذا رغبت في تأخير عمل اللجنة بما يرونه مناسبا[40]. جدولت منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعا للأطراف والجهات الدولية المعنية في 21 مايو لبحث المشاكل وانطلاق عمل اللجنة. يتوجب علي منظمة الوحدة وشركائها أن تحرم علي الأطراف استخدام أي ذرائع للتأخير والضغط باتجاه نشر فوري للمراقبين ومنحهم مرتبة دبلوماسية والمزايا الأخرى التي يتمتع بها الأعضاء الدوليين للجنة العسكرية لجبال النوبة.

هناك عيبين أساسيين يشوبان مقترح الإتحاد الإفريقي يجب معالجتهما إذا أريد للجنة وقف إطلاق النار النجاح. يجب أن يكون هناك أولا تعريف واضح للانتهاك يغطي ما تقوم به المليشيات. ثانيا اقترحت المنظمة أن تضطلع أطراف النزاع والمجتمع الدولي علي قدم المساواة بالعمل في كل من لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة الأرفع. تتخذ هاتين اللجنتين قراراتهما بالإجماع ولكن أي من الجانبين يتمتع حق النقض وبالتالي بوسعه أن يجعلها رهينة. إن الحل العقلاني يتمثل في رئيس محايد للجنة لصوته حق الترجيح عند ظهور طريق مسدود. صمتت الاتفاقية عن ذكر من سيترأس اللجنتين ولكن المنظمة اقترحت، بعقلانية، أن لها ما يخولها ترأس اللجنتين.

في ذات الوقت وبينما تورد تقارير العاملين الإنسانيين عن انحسار العدائيات بين القوات الحكومية والتمرد، إلا أن أعمال الجنجويد الوحشية ضد المدنيين العزل تستمر بكامل عنفوانها. اشتكي المتمردون حول العشرات من هذه الهجمات منذ أن دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. في غياب لجنة وقف إطلاق النار قدمت الحكومة بمنتصف مايو عددا من الشكاوى لتشاد حول أكثر من أربعة وعشرين هجوما جدبا قام بها المتمردون[41]. اصطدمت القوات الحكومية وقوات التمرد مرارا إذ أن كل منهما يسعى لتعزيز سيطرته علي المواقع التي يحتلها قبل انتشار المراقبين الدوليين. وعلي سبيل المثال تواجهت القوات الحكومية وقوات

تركزت المجهودات الدولية بعد اتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار علي تقديم العون الفني والمادي لإقامة لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار. وأبدي اهتمام أقل للأبعاد السياسية للصراع[36].

تبرز الصعوبات التي تحيط بتنفيذ تفويض لجنة مراقبة وقف إطلاق النار بعض التحديات الأكبر لعملية السلام. ليس لدي اللجنة خطة متماسكة لتحقق تجريد الجنجويد من أسلحتهم بالرغم من أن عدم طواعية الحكومة في تجريد حلفائها من السلاح يعد الخطر الأكبر الذي يتهدد هذه الهدنة. بددت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف في أواخر أبريل ومجلس الأمن في مطلع مايو العديد من الفرص السانحة للتصدي لإنتهاكات المليشيات الواسعة لحقوق الإنسان. هناك خطر واضح من أن تستنتج حكومة السودان أن غض النظر عن هذه الانتهاكات يماثل إعطاء الضوء الأخضر للاستمرار فيها.

أوكلت للإتحاد الإفريقي مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار واستقطاب الموارد ووضع مراقبين ميدانيين بأسرع ما يمكن. قابلت المنظمة في أعقاب اجتماع لجنتها الخاصة بالسلام والأمن في منتصف ابريل الدول المانحة لتقديم مقترح مشروع. و بينما اعتبر أن هذا المشروع ناقصا جزئيا باعتبار أن المنظمة قصرت حصريا "المجتمع الدولي" الذي سيشارك علي الدول الأفريقية- ثم تلت مفاوضات لتطوير خطة مقبولة[37].

تقدم الإتحاد الإفريقي في 2 مايو 2004 أي بعد شهر من سريان فترة الخمسة و أربعين يوما لوقف إطلاق النار للوفود في انجمينا بمقترح مشروع معدل. ولا يزال علي الأطراف والدول المراقبة الاتفاق حول الخطط الفنية والميزانية كما ولم يستجب جيش تحرير السودان مطلقا يعد بصورة رسمية.

لانهاء التفاصيل اللوجستية أرسل الإتحاد الإفريقي بعثة استطلاعية إلي السودان (بما في ذلك دارفور) وتشاد. ضمت البعثة ممثلين للأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وفرنسا ولكن ما تمخض لا يبشر كثيرا بانتشار سريع لقوات المراقبة. وعدت الحكومة بصورة أساسية أن نكفل للبعثة حرية التنقل إلا رفضت السماح لها بمغادرة عواصم ولايات دارفور الثلاثة ولقد تسببت هذه السابقة في تكهنات بأن الحكومة ستسعي لاحقا للحد من عمل فرق المراقبة. برهنت مسألة حماية قوات المراقبة أيضا بأنها مثيرة للاختلاف فالحكومة تعرض تقديمها ولكنها تحجم في ذات الوقت عن التصديق باستخدام قوات أمنية خاصة. وعدد المراقبين لا يزال مثار جدل. صدقت الخرطوم أساسا لاثني عشر مراقبا من منظمة الوحدة الأفريقية، وست مراقبين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة ولم يقرر بعد عدد المراقبين من دول الاتحاد الأوروبي.

---

[38]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل 2004.

[39]للمقارنة أنظر ملاحق اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة (أ) و (ب) و (ج) عل الموقع www.Edaadmin.cheda/g/home foreign/secpe/nubamt.Par.2004.UpFile.pdf/bt 020119

[40]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[41]تقدمت الحكومة بشكاوى ضد متمردي دارفور للوسيط التشادي"، بالعربية، MENA، 2 مايو 2004، علي الموقع: www. Sudaneseonline.com/may 2-51264.html.

[36]السفير البريطاني في السودان يرجع عدم المشاركة النسبي إلي غياب وسيلة قابلة للتطبيق لتحقيق حل سياسي مستدام للصراع". "السفير البريطاني إلي الخرطوم يقول للصحافة:وضع خطير في دارفور يحتاج لحل عاجل زززز"، باللغة العربية، الصحافة، 1خ مايو 2004, جادل السفير أن معالجة القضية يمكن معالجتها أفضل بين الأطراف السودانية من خلال منحي متكامل ودعم دولي يتفق مع ما يحتاجه الموقف.

[37]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

مكونا أساسيا للحملة العسكرية. قام الجيش السوداني دونما ضجة أيضا بإعفاء، ونقل أو إيقاف العشرات من الضباط الآخرين وجلهم من غرب السودان. ومن المرجح أن يفاقم هذا من التوترات الجهوية والإثنية داخل القوات المسلحة.

ولقد أعطت المحاولة الانقلابية المزعومة الحكومة غطاءا لاعتقال العشرات من ناشطي حزب المؤتمر الشعبي. وفي منحي متصل أدي التطهير الواسع لضباط القوات المسلحة ومسئولي الأمن والتعيين العناصر الموالية للفصيل الإسلامي الحاكم والذي استمر لخمسة عشر عاما إلي تقليص نفوذ المجموعات السياسية الأخرى داخل القوات المسلحة بما جعل من غير المرجح أن تقوم أي من أحزاب المؤتمر الشعبي أو الأمة أو الاتحادي الديمقراطي المعارضين بمحاولة قلب نظام الحكم بالقوة. علي العكس من ذلك نددت هذه الأحزاب مرارا بتسييس الجيش وأدانت الانقلابات العسكرية كوسيلة لتغيير نظام الحكم. يبدو أن المعارضة السياسية والمنظمات العمالية المناضلة قد علقت آمالها حول التحول الديمقراطي علي اتفاقية السلام التي يتفاوض بشأنها النظام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. نددت هذه الأحزاب بالانقلاب المزعوم ووصفته بالاختلاق الذي يهدف لتحويل الأنظار عن الضغوط الداخلية والخارجية المرتبطة بالإصلاحات السياسية وبتحسين سجل حقوق الإنسان.

لم يكن الانقلاب المزعوم القضية الوحيدة التي كان علي حكومة الخرطوم معالجتها وهي تتابع حربها في دارفور. فقد كان علي الحزب الحاكم في الأسابيع اللاحقة أن يصارع أنقسامات جادة داخل صفوفه. تحدي غازي صلاح العتباني ، مستشار رئيس الجمهورية السابق لشئون السلام في منتصف أبريل نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه حول قيادة "الحركة الإسلامية" السرية التي تشكل نواة المؤسسة الحاكمة وخسر بفارق ضئيل[46].

التمرد في 6 و 9 مايو في قري أم قمري إلي الشمال الشرقي من كبكابية وتفيد التقارير عن مقتل 22 من قوات الحكومة و8 من التمرد وفي نفس الأسبوع قامت قوات التمرد بتطويق القوات الحكومية في باندوقا وسيطرت علي دار السلام التي تقع الي الجنوب الشرقي للفاشر ورفعت علمها وبدأت في تحصيل الرسوم عند نقاط المياه[42].

3. السياسة الداخلية

يتوجب علي كل من الحكومة والمتمردين أن تواكبا الضغوط الداخلية الجادة التي تؤثر علي مقدرتهما علي التفاوض والتسوية.

أ. حكومة السودان

تحاول الحكومة اتباع سياستها المجربة بيذر الفرقة بين المجموعات الإثنية في دارفور كجزء من استراتيجية فرق لتسد. سعت الحكومة بوجه خاص إلي تقويض التحالف بين الغور، والمساليت والزغاوة الذين يشكلون نواة محاربي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. يتوافق تعتماد الحكومة علي الجنجويد مع هذه الاستراتيجية وقد سارعت إلي تصوير التمرد باعتباره محاولة من المجموعات الأفريقية لتخليص دارفور من "العنصر العربي" عاكسة بذلك ايدولوجية المجموعة المتطرفة المثيرة للجدل، التجمع العربي[43]. تهدف الجهود الجارية الآن لتسوية الخلافات بين الفور والمساليت من جهة وبين جيرانهم العرب من جهة أخري باستخدام آليات الصلح القبلية إلي عزل الزغاوة الذين تعتبرهم الحكومة التهديد الأساسي. وحاولت الحكومة أيضا بدرجة من النجاح استغلال الخلافات بين جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة خلال المحادثات التي جرت في أبريل.

تعاني الحكومة ذاتها من مشاكل شقاقية. اعتقلت الحكومة في أواخر مارس 2004 عشرة من ضباط القوات المسلحة من ذوي الرتب المتوسطة وجميعهم من غرب السودان، إقليمي دارفور وكردفان المجاور متهمة إياهم بالتخطيط لانقلاب عسكري. وأوقفت بعدها بأيام القائد الإسلامي المحنك حسن الترابي وستة من كبار قيادات حزبه المنشق، حزب المؤتمر الشعبي واتهمته بإثارة الفتنة الجهوية والقبلية في دارفور. أنكر حزب المؤتمر الشعبي كل ذلك واتهم بأن مزاعم الانقلاب هي ذريعة لقمعه وتبرير "حملة عسكرية ساحقة ضد شعب دارفور"[44].

نصف الضباط الموقوفين هم طيارون ويدور حديث بأن سبب إيقافهم يعود جزئيا إلي رفضهم قصف أهداف مدنية في دارفور[45] حيث أكدت مصادر مستقلة أن القصف الجوي عير المميز يشكل

---

[42]أنظر تقرير الأمم المتحدة حول الموقف الإنساني –أزمة دارفور، السودان، 11 مايو 2004.

[43]للمزيد حول التجمع العربي أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول أزمة دارفور. سبقت الإشارة إليه.

[44]"اعتقال الزعيم المعارض السوداني، حسن الترابي" وكالة فرنس برس، 31 مارس 2004.

[45]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أبريل-مايو 2004.

[46]يتكون الجسم المسمي "الحركة الإسلامية من بضعة آلاف من الأعضاء الموالين لحركة الإخوان المسلمين السودانية الذين اتفقوا أخيرا بعد انقلاب 1989 علي تذويب الحركة داخل مؤسسات الدولة ووكالاتها الأمنية تاركة نواة صغيرة تتألف من عشرات فقط تعرف باسم "الكيان الخاص"أوكلت لها مهام تعزيز الحركة وكفالة سيطرتها علي مجريات أمور الدولة. يفحص الكيان الخاص عضوية الحركة، ويقدم التوجيه للمنظمات الجماهيرية التي تحتفظ باستقلالية معينة مثال منظمات الطلاب والنساء، ويسيطر علي إمبراطورياتها المالية والإعلامية المتمددتين، ويطور مبادرات لتعزيز سلطاته السياسية والاقتصادية. ويعرف عنه أيضا قيادته لجهاز أمني "شعبي" ضخم ينتشر في أنحاء البلاد لكشف وإحباط أي تهديد للنظام. حزب المؤتمر الوطنب الحاكم هو الوعاء العام الذي تهيمن من خلاله الحركة الإسلامية علي الحياة السياسية في تحالف مع آخرين يضمون مسيحيين من جنوب البلاد، وأحزاب إسلامية أخرى والفصائل المنشقة عن الأحزاب التقليدية المعارضة مثل حزب الأمة وحزب الاتحادي الديمقراطي. كان مؤتمر الحركة الإسلامية المنعقد في منتصف أبريل 2004 هو السادس ولكنه الأول الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة. طلب المنظمون من المشاركين أن يدلوا بأصواتهم إما لعلي عثمان طه أو لغازي العتباني. أدي عدم سرية التصويت إلي أن يمتنع ثلثي المشاركين الذين قدر عددهم بأربعة آلاف عن الإدلاء بأصواتهم. فاز طه بفارق ضئيل إذ تلقي 744 صوتا بينما تلقي غازي 571 صوتا. وبلغ عدد من ألممتنعين 2687 مشاركا مثيرا جدلا حول من كانوا سيقومون باختياره لو كان التصويت سريا. أنظر القراءة بين

والذي حاز علي سلطات جديدة علي الوكالات الأمنية الحكومية والتي كانت متداعية في السابق.

ب. جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة

سادت الفوضى كما وصف أعلاه بين المتمردين في المحادثات السياسية التي جرت في أواخر أبريل 2004 الشيء الذي أدي بهما في نهاية الأمر إلي إنكار الصفقة التي قبلها ممثليهم. أن الإشارات المتضاربة مؤشر اصراع جاد بين أجنحة التمرد العسكرية والسياسية. تفتح عملية السلام الباب لتصدعات أصيلة تقف الحكومة متأهبة لاستغلالها. سعي جيش تحرير السودان لحل بعض من هذه الخلافات في مشاورات مطولة بين رئيسه، عبد الواحد محمد نور و ومنسقه العسكري مني آركو مناوي[49]. أخذت حركة العدل والمساواة منحي مغايرا يعكس موقف قائدها السياسي القوي خليل إبراهيم الذي فصل القادة العسكريين المنشقين والكوادر السياسية التي لا تدين بالولاء.

ت. بالرغم من الصراعات الداخلية بين المتمردين وعدم تمرسهم وحداثتهم إلا أنة سيكون من غير الحكمة أن ينصح بمعاملة قيادات جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة باستخفاف. سهلت حملة قمع التمرد الحكومية ثقيلة الوطء في توفير حوافز للانضمام للمتمردين كما يدل ندرة وجود شباب في معسكرات النازحين واللاجئين. كثفت مجموعتي التمرد من مجهوداتهما لتعزي تماسكهما السياسي وتحسين صورتهما دبلوماسيا. فعلي سبيل المثال قام رئيس جيش تحرير السودان ومنسقها العسكري بمهمات مشتركة إلي يوغندا وبلدان أخرى في وسط وشرق أفريقيا في جهد لاستقطاب المساندة الدبلوماسية واللوجستية. التقي عبد الواحد في أسمرا رئيس الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق الذي عرض المساعدة في حل أزمة دارفور بالطرق السلمية[50]. نبذت الحكومة بصورة فورية ذلك العرض والعرض المماثل الذي تقدمت به اريتريا لاحقا باعتبارهما مخادعين.

رفض المتمردون أن تقوم تشاد بوساطة في المستقبل أو أن تكون انجمينا مكانا لتفاوض لاحق. يبدو هذا مبررا إذا أخذنا في الاعتبار الميل التشادي نحو مواقف الخرطوم. نسقت حركتا التمرد بصورة وثيقة خلال محادثات الجوانب الإنسانية وستحاول فعل الشيء نفسه إذا استطردت المحادثات السياسية. ولكن ليس مؤكدا ما بوسعها عمله ما دامت الاختلافات المهمة بينها قائمة[51].

إضافة إلي ذلك ظهر في أواخر أبريل تحالف انفصالي شمالي من بين صفوف الحزب الحاكم. عجلت صفقة السلام الكامنة لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب البلاد من الضغط المتصاعد من قبل الأقاليم الأخرى كما لعبت أزمة دارفور دورا مساعدا في ذلك.

يمثل العتباني مجموعة ناقدة إلي حد كبير داخل الحركة الإسلامية لا تحس بأنها ممثلة في الدوائر الداخلية. لقد شعر هؤلاء الأشخاص بالرفض للممارسات الفاسدة عن طريق الانتشار في أوساط الحكومة إضافة إلي اعدم موافقتهم علي عدد من المواقف التي اتخذتها الحكومة في نيفاشا. وأكثر ما يهم هو أنهم يريدون للحركة أن تبعث كحزب سياسي ديناميكي معد لخوض الانتخابات الديمقراطية التي يتوقع لها أن تعقب اتفاقية السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومن ناحية أخري أعلنت مجموعة انفصالية شمالية يلعب فيها الطيب مصطفي الإسلامي المحنك وخال الرئيس البشير دور رأس الرمح في 28 أبريل 2004 عن تأسيس "منبر السلام العادل". يضم المنبر بجانب العديد الإسلاميين المرموقين شخصيات مستقلة وقياديين من عدة أحزاب معارضة جمع بينهم رفضهم لصفقة السلام التي ستتم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. عرف بابكر عبد السلام رئيس المجموعة وأحد وزراء الصحة السابقين بولاية الخرطوم المجموعة بأنها "ليست انفصالية أو عرقية" ولكنها مجموعة من المواطنين المهتمين أزعجهم الاتجاه الذي تسلكه المفاوضات والسير ببطء نحو فصل الجنوب[47]. يجادل ناشطو المنبر بأن الشمال المسلم يتحصل علي صفقة رديئة وربما يكون من الأفضل فصل السودان إلي دولتين[48].

بدأ التصدع يظهر في صفوف الحركة الإسلامية أيضا في الوقت الذي تدخل فيه محادثات سلام نيفاشا مرحلة حرجة حول كيف يمكن لها أن تتشبث بزمام السلطة. وينظر إلي هذا الانقسام في الخرطوم كشيء لا يمت بصلة كبيرة للمواقف الآيدولوجية وإنما بصورة أكبر بالسيطرة علي الدولة. ربما تعتقد الحكومة وهي تواجه كل هذه التحديات أن ليس لها الكثير من الخيارات عدا أن تتمسك بخط متشدد في التعامل مع كافة مجالات أزمة دارفور.

يبدو من المستحيل في هذه المرحلة التكهن بالاتجاه الذي ستسلكه عجلة السياسة في الخرطوم ولكن الصراع الداخلي علي أعلي مستوي لا يزال جاريا بين المسئولين محاولين استغلال المواقف المائعة في محادثات نيفاشا وفي دارفور ليجدوا لأنفسهم مكانا في الصراع الدائر علي السلطة. يبدو من المبكر برغم أنه ربما يكون أمرا مؤقتا تحديد المستفيدين ولكن ربما يكونون صلاح عبد الله غوش، ونافع علي نافع وكلاهما ترأس الأمن تحت إمرة نائب الرئيس علي عثمان طه(المفاوض الحكومي الرئيسي بنيفاشا)

---

[49]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[50]أنظر "قادة التمرد السوداني: قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان قرنق وقائد جيش تحرير السودان عبد الواحد يعقدان للمرة الأولي محادثات باريتريا"، وكالة فرانس برس، 24 أبريل 2004؛ و "قرنق السودان يعرض المساعدة في جلب السلام غلي دارفور"، وكالة فرانس برس، 25 أبريل، 2004.

[51] أنظر "قادة التمرد السوداني: قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان قرنق وقائد جيش تحرير السودان عبد الواحد يعقدان للمرة الأولي محادثات باريتريا"، وكالة فرانس برس، 24 أبريل 2004؛ و "قرنق السودان يعرض المساعدة في جلب السلام غلي دارفور"، وكالة فرانس برس، 25 أبريل، 2004.

السطور في مؤتمر الحركة الإسلامية"، مقابلة بالعربية مع د.حسن مكي، عالم وعضو ناقد بالحركة ، الأيام، 22 أبريل 2004.

[47]"مسئول في تيار انفصالي داخل النظام في السودان: نطالب بانفصال عاجل عن الجنوب عوضا عن استئصال بطئ."، بالعربية، الشرق الأوسط، 30 أبريل 2004.

[48]نفس المصدر

للضغط من أجل إدانة أقوي للسودان حول دارفور وإعادة تعيين مقرر خاص لأوضاع حقوق الإنسان هناك، إلا أن التضامن الأفريقي أدي الي الإدلاء بتصريح أضعف كثيرا إذ دعا التصريح إلي تعيين "خبير مستقل"[54]. ولقد أدي انتخاب السودان لاحقا من قبل المجموعة الأفريقية كأحد ممثلي القارة في لجنة حقوق الإنسان إلي التقليل من مصداقية المؤسسة.

منعت بعثة للأمم المتحدة عالية المستوي لتقييم الاحتياجات الإنسانية كان سيترأسها أساسا مساعد السكرتير العام للشئون الإنسانية ببان إيقلاند من القدوم إلي الخرطوم ودارفور. تم إدخال البعثة في نهاية المطاف في أواخر أبريل ولكن ترأسها هذه المرة المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي جيمس موريس. أطلع موريس والمفوض المناوب للجنة حقوق الانسان، برتراند رامشاران في مايو الجاري أعضاء مجلس الأمن علي نتائج رحلتيهما. شملت تقاريرهما أدلة دامغة علي انتهاكات حقوق الانسان الأساسية التي تحدث في دارفور وأنحيا بمعظم اللائمة علي حكومة السودان و"قوات الجنجويد" التي ترعاها الحكومة[55].

كان اطلاع مجلس الأمن ذلك فرصة طبيعية للتحرك ضد السودان وعلي الأقل إصدار إدانة شديدة اللهجة لسياسات الخرطوم في دارفور. عوضا عن ذلك، اختار المجلس فقط أن "يتابع عن قرب تطورات الموقف علي الأرض"[56]. صوت الأعضاء علي ألا يضع السودان في أجندة المجلس لاتخاذ قرار حوله لأنهم يتوقعون أن توقع الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان وشيكا علي صفقة السلام في نيفاشا[57]. وهكذا تلقي المجتمع الدولي خلال فترة خمسة اسابيع براهين موضوعية حول الوضع الخطير في دارفور بما في ذلك مشاركة الخرطوم للجنجويد في جريمة التطهير العرقي الواسع النطاق. ستؤكد استجابة المجلس الفاترة قناعة الخرطوم بأنها لن تحمل المسؤولية وستصعب من التعامل مع الأزمة الطارئة.

نفت الخرطوم بشدة في الأيام التي أعقبت مناقشات مجلس الأمن تهم التطهير العرقي وسعت إلي إلقاء اللوم علي المتمردين. ذكر وزير الخارجية إسماعيل في رده علي مطالب المجتمع الدولي بتجريد أسلحة الجنجويد بأن "الحكومة لن تقدم علي ذلك ما دامت قوات المتمردين تمسك بسلاحها". وجادل بأن الجنجويد تشكلت كاستجابة عفوية قبلية لتمرد الزغاوة. وكي يدفع الحجج التي وثقت باستقلالية عن تورط الحكومة في تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم ونشرهم في عمليات مشتركة مع القوات المسلحة

http.www.news.bbc.co.uk2hi Africa 3648451.stm.

[54] أفريكا كونفدنشيال، مجلد 45، رقم 9، 30 أبريل 2004.

[55]تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور في السودان، علي الموقع:
http.//www.unhcr,ch /pdf/chr2005-3doc. ، موجز جيمس موريس.

[56]"القوي الكبري تتيقظ لأزمة السودان"، "، بي بي سي، 8 مايو 2004 علي الموقع:
http.news,bbc.co.uk 2 hi world/Africa// 3695539.stm

[57]مراسلات مجموعة الأزمات الدولية ، 11 مايو 2004.

إذا تحدثنا بصورة عامة فإن مطالب المجموعتين لا تختلفان. كلتاهما تصران علي أنهما يحاربان ضد الاقتصادي والسياسي في إقليم ظل دوما مهملا من قبل الحكومة المركزية. وترغب كلتاهما أن يكون لدارفور استقلال أكبر عن سيطرة الحكومة المركزية كما ترغبان في تفكيك النظام الإداري الحالي الذي، يجادلون، بأنه يحابي كثيرا القبائل العربية. وأضافوا بأن استحداث الحكومة لحدود إدارية جديدة قد أوقع الفوضى بتوازن القوي التقليدي والتعايش السلمي بين قبائل دارفور. كما اتفقا أيضا علي الحاجة إلي انتخابات ديمقراطية بالرغم أن مصداقيتهم الديمقراطية مثار تساؤل.

تمضي قيادة المجموعتين في جدالها بدرجات متفاوتة من الإقناع بأن مشاكل دارفور تتجذر في المشاكل القومية و ,ان الحل السياسي يرتبط بالقضايا القومية حول السلطة والحكم الراشد. يبرز هذا الاتجاه نفسه في المناداة بتمثيل أعرض لدارفور في الحكومة المركزية إضافة إلي إيجاد آلية للتعامل مع كامل الاختلافات السياسية السودانية في مفاوضات شاملة بدلا عن التعامل معها بالتجزئة. وأخيرا قبلا الدعوة لاستثمار أكثر ونصيب أكثر في الموارد القومية[52]. يعد جيش تحرير السودان حركة دنيوية ترغب في ألا تكون هناك قوانين إسلامية (الشريعة) بينما لم تتخذ حركة العدل والمساواة موقفا مقترحة بانها ستساند أي نظام قانوني يختاره السودانيون ديمقراطيا.

يمكن التفاوض حول مشاكل دارفور- في ظل ظروف مواتية- ويمكن لها أن تجد مكان بسلاسة نسبية في هياكل الحكم التي يتم التفاوض حولها بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان في نيفاشا. وبوجه خاص من الممكن أن تقدم نماذج استقلال الولايات التي اقترحت لولايات جبال النوبة الشمالية وجنوب النيل الأزرق قاعدة للحل في دارفور. توفر هذه النماذج درجة عالية من الاستقلالية للولايات وسيطرة ولائية علي القرارات التي تؤثر علي الادارة المحلية بما في ذلك التعليم والأجهزة القضائية وبوسعها أن تقدم أساسا لبدء النقاش حول تسوية سياسية لأزمة دارفور. يمكن لمثل لهذه الحلول أن تدوم فقط في إطار تغييرات عريضة للنظام السياسي للبلاد برمتها وبخاصة التحول الديمقراطي واللا مركزية.

4. فـــــرص مـــــــــــــهـــدرة

سافر عدد من الوفود رفيعة المستوي منذ منتصف أبريل لكل من دارفور وتشاد لتقييم الموقف. زارت بعثة من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشاد في منتصف أبريل قبيل اجتماع جنيف السنوي للجنة حقوق الإنسان. أعطي تقرير البعثة الابتدائي والذي تأسس علي المقابلات التي أجرتها مع اللاجئين وتم تسريبه للصحافة تفاصيل للاغتصاب والنهب والقتل من قبل الجنجويد بالتعاون مع القوات الحكومية ولكنه حجب عن كيان الأمم المتحدة الرسمي[53]. بالرغم من جهود بعض الأطراف

[52]مقابلات مجموعة الأزمات الدولية مع قيادات حيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، أبريل- مايو 2004.

[53]" التحفظ علي الأعمال الوحشية في السودان"، بي بي سي، 22 أبريل 2004 علي الموقع:

الأولوية الأولي. يجب أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية و الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعمل أكثر لجعل لجنة وقف إطلاق النار تعمل، ولنشر مراقبي وقف إطلاق النار في دارفور ولفتح مسارات للعون الإنساني للوصول للنازحين والسكان الآخرين ممن يحتاجون العون عن طريق البر والسكك الحديدية ومن الممكن عن طريق الجو. وتجريد الجنجويد من سلاحهم جزء هام من هذه العملية.

هناك مسئولية للتدخل لحماية السكان المستضعفين الذين يربو عددهم علي المليون نازح[61]. عوضا عن الأمل السلبي بأن يتحسن وصول العون الإنساني إليهم. و يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ هذا التدخل بأن تبتدر تخطيطا أكثر جزما بالتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي أنان وفريقه حول إيجاد مسارات بديلة للعون الإنساني كالعمليات العابرة للحدود من ليبيا وتشاد أو حتى من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب البلاد. لقد حان الوقت للبدء في استكشاف البدائل للفصل السابع حول الحماية المسلحة للعون خلال الطوارئ وتوزيعه. يخول الفصل السابع في ظل الهجمات الجوية المستمرة علي المدنيين والصعوبة في كفالة طرق برية لتوصيل العون الإنساني إعلان دارفور منطقة يحظر فيها الطيران كما يخول هذا الظرف الإعداد للقيام بجسر جوي ولبذل الجهود لتأمين ملاذات آمنة للتجمعات الكبيرة الموجودة الآن من الأشخاص النازحين داخليا.

سيكون من سوء التقدير أن يقصر المجتمع الدولي مشاركته في دارفور علي تقديم العون الإنساني. هنالك حاجة مماثلة لقرار سياسي. يجب ألا يتكرر كثير مما حدث في جنوب السودان في الخمس عشرة سنة الأخيرة حيث قضي مليوني شخص نحبهم عندما فتح وسد صنبور العون الإنساني وفقا لهوي حكومة الخرطوم. يجب أن يدرس بإلحاح مكان، وبنية، ومحتوي عملية للسلام تتسم بالمصداقية وتتم بسند من المجتمع الدولي حتي يتم اتخاذ خطوات حاسمة نحو إعطاء المحادثات السياسية فرصة حالما يتم حقيقة تنفيذ وقف إطلاق النار.

يجب إسقاط تشاد كوسيط. يمكن للإتحاد الإفريقي أن يكون أكثر حيادا وقدرة بالرغم من أنه يتوجه بطبيعة الأمر نحو الحكومات الإفريقية القائمة. يجب أن تمضي المفاوضات السياسية قدما بغض النظر عما سيحدث في نيفاشا- سواء وقعت في نهاية المطاف اتفاقية سلام أو كانت هناك حلقة من التأخير وخيبة الأمل. يحتم إبرام اتفاقية للسلام أن يجتمع نائب الرئيس علي عثمان طه ورئيس الجيش الشعبي جون قرنق بصورة لآنية مع جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة-في وجود مراقبين دوليين- والوصول علي وجه السرعة لاتفاق سياسي.

شجع التعاطي البناء حتى الآن الحكومة السودانية علي بذر الأذى في دارفور والتلكوء في نيفاشا. إن الدرس المستفاد لا يكمن في خطأ التعاطي ولكن في ضرورة أن يسنده ضغط متسق يتمتع بالمصداقية. تم الاتفاق جوهريا في نيفاشا علي القضايا الجوهرية. فهنالك ثلاثة بروتوكولات معدة للتوقيع حول: تقاسم السلطة؛

[61]أنظر إيفانز قارث:"يجب أن يكون العالم علي أهبة الاستعداد للتدخل في السودان"، انترناشونال هيرالد تربيون، 14 مايو 2004.

البرية والجوية، جادل بأن الجنجويد أضحت قوية لأن الإقليم يعج بالأسلحة الصغيرة[58].

ومع اقراره بأن الحكومة قد شنت في منتصف ديسمبر 2003 هجوما كاسحا علي المتمردين-وهو الذي تزامن مع تصعيد الجهود المبذولة لإخلاء المدنيين. وذكر مصطفي إسماعيل بأن الحكومة تركت المليشيات وشأنها لأن الميشيات لا تهاجم قوات الحكومة وجادل:

> "الحكومة ليست في حالة حرب مع المليشيات لأنهم لا يستهدفون قوات الحكومة: الحكومة لا تتدخل إذا أرادت المليشيات مهاجمة المتمردين. الحكومة تستهدف المتمردين ونحن لا ننكر أن المليشيات تستهدف ذات العدو .... يجب أن يطال التجريد من السلاح في دارفور كل المجموعات. لا تفهم الدول الغربية عندما تملي ضغوطا علي الحكومة لتجريد المليشيات من السلاح والابقاء علي أسلحة التمرد أن ذلك غير معقول ... إنه لن يحدث أبداً"[59].

يبدو هذا التصريح متناقضا مع تعليق للوزير ذاته في 19 أبريل ذكر فيه أن الحكومة "جادة حول تجريد المليشيات من السلاح وأنها ستقوم بتقديم أي شخص يتهم بالتورط في نشاطات المليشيات للمحاكمة"[60].

من الواضح بناءا علي هذه التصريحات وغيرها من التصريحات الرسمية أن الخرطوم غير راغبة في تجريد الجنجويد من السلاح أكثر من كونها غير قادرة علي ذلك كما تزعم مؤخرا الكثير من التقارير الإعلامية. عوضا عن ذلك هناك مؤشرات متصاعدة علي أن الحكومة تستوعب بعض وحدات الجنجويد في قواتها الأمنية الرسمية.

5. الخـــــلاصـــــــــــــة

حتي وإن فات الوقت علي إيقاف حملة التطهير العرقي في دارفور فبوسع المجتمع الدولي التحرك في الاتجاه المعاكس والحيلولة دون أن تودي مجاعة كبيرة لمقتل مئات الآلاف. يجب أن تكون لحماية السكان المدنيين ولمدهم العون الإنساني الذي يحتاجونه كثيرا

[58]قامت صحيفة الحياة العربية اليومية التي تصدر في لندن باجراء مقابلة مع مصطفي عثمان إسماعيل في 14 مايو 2004. تم الكثير من التوثيق للدلالة علي التنسيق بين الجيش والجنجويد في تقارير المجموعة الدولية للأزمات، مرصد حقوق الإنسان، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، بي بي سي. ومنظمات دولية أخري للمناصرة والأخبار. نقلت المجموعة الدولية للأزمات عن مسئولين حكوميين آخرين اعترافهم بتسليح الحكومة للجنجويدواستخدامها للهجوم ضد التمرد في تقاريرها المشار إليها. أنظر أيضا "دارفور تتدمر: التطهير العرقي من قبل الحكومة وقوات المليشيات في غرب السودان"، تقرير مرصد حقوق الإنسان، المجلد 16، الرقم 6(أ)، مايو 2004 علي الموقع: www.hrw.org

[59] نفس المصدر

[60]"الخرطوم تتعهد بتجريد سلاح مليشيات دارفور، وترفض الوساطة الاريترية"، وكالة فرانس برس، 19 أبريل 2004.

جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق؛ وأبيي. إن المطلوب الآن قرار سياسي للتوقيع.

إذا وقعت الحكومة والجيش الشعبي فإنهما دون شك يحوزان اتفاقا ولكنه يظل بالرغم من ذلك محض إطار لسلام شامل. يجب أن يستأنف الطرفان التفاوض حول التفاصيل المهمة التي تشمل وقفا تاما لإطلاق النار واتفاقية للتنفيذ وذلك بعد انقضاء فترة التوقف التي تستمر لعدة أسابيع. سيقدم هذا الترتيب فرصة أخري للتأخير والتعتيم لا يجب السماح بأن تكون غطاءا آخر لأفعال الخرطوم في دارفور. هناك حاجة لدفعة قوية لإنهاء عملية التفاوض والبدء في تنفيذ فعلي[62].

يتوجب علي الدول المراقبة بذل كل جهد للقيام بدفع علي مستوي عالي بما في ذلك تعيين ميقات زماني لتوقيع البروتوكولات الثلاثة والعمل علي استصدار قرار أو تصريح مساند من مجلس الأمن. وفي حالة الإخفاق، وخلافا لما يمليه الحدس، خفض مشاركتها في نيفاشا لأجل موقوت وتحويل كامل اهتمامها للحيلولة دون حدوث مجاعة وأعمال وحشية أخري في دارفور. وسيوضح هذا للحكومة علي أقل تقدير بأن أحد تكتيكاتها في مط محادثات نيفاشا قد فقد جدواه.

حقق المجتمع الدولي تقدما عندما توحدت مواقفه حول السودان واستخدم بطريقة متسقة الضغط والتحفيز. يتوجب علي المراقبين الدوليين العمل بانكباب من خلال مجلس الأمن لإقناع الآخرين كي ينظروا بجدية ليس فقط للمأساة الإنسانية في دارفور ولكن أيضا للخطر الذي تشكله دارفور علي السلام والأمن العالميين والذي نشهده إثر امتداد الصراع إلي تشاد. ويجب ألا تعطي الخرطوم مسوغا كي تعتقد ان بوسعها تحويل أنظار الأوروبيين أو الأمريكيين بالتلويح بإغراءات البترول المرتقب والصفقات التجارية الأخري أو أن بوسعها أن ترضي الأمم المتحدة ومجتمع المانحين بتزايد فرص وصول العون الإنساني. إن تعيين هيئة علي مستوي عالي للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في دارفور كخطوة أولي نحو إقامة مساءلة قانونية أمام المحاكم، لهي طريقة جيدة، أدني منزلة من الانتقال السريع للفصل السابع، يبرز بها مجلس الأمن تصميمه[63].

تقترح مصادر داخل مجلس الأمن وسكرتارية الأمم المتحدة بأن مسئولية كبيرة بوجه خاص تقع علي عاتق الولايات المتحدة. وأخبروا المجموعة الدولية للأزمات بأن واشنطن إذا رغبت أن تشارك بجدية في الدفع لتبني سلطات الفصل السابع فإن ديناميكية النقاش ستتغير كلية[64]. ولكن هناك حوجة ماسة للقيادة الحقيقية، محل اهتمام الولايات المتحدة منصب علي نشر اعمال الاغاثة في دارفور وهو أمر هام ولكنه هدف غير كافي.

تعتقد الخرطوم أن بوسعها أن تستمر في أفعالها في دارفور مفلتة من عقوبات فعلية لأن الانتخابات الأمريكية الوشيكة والوضع في العراق لن يمكنا الولايات المتحدة والدول الخري من إملاء ضغط جديد ذي مغزى. لإعطاء انطباع معاكس يجب تعزيز الحظر و الضغوط القائمة بعمل أكثر جزما من قبل مجلس الأمن كما أوجز أعلاه وبحظر يستهدف حرية الانتقال وتجميد الأرصدة بصورة مثالية من مجلس الأمن ولكن علي الأقل من قبل أمريكا ولاتحاد الأوروبي ضد أعضاء بعينهم من نظام الحكم المسئولين بصورة أكثر مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور[65].

نيروبي/بر وكسل، 23 مايو 2004

[62] لن تبدأ فترة الستة أشهر التي تسبق الفترة الانتقالية والتي يتم الفراغ خلالها من التفاصيل النهائية إلا بعد أن يتم انجاز هذه الاتفاقيات التميلية. تبدأ فترة الست سنوات-أجل الاتفاقية ذاتها -فقط بعد انقضاء الأشهر الستة.

[63] ستكون المحكمة الجنائية الدولية هي الجسم الذي بوسعه أن يجري مثل هذا التحقيق وبالرغم من كلا من السودان وتشاد وقعا علي مثل هذه المعاهدة، إلا أن أي منهما لم يصادق عليها. ذكر المفوض المناوب السامي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برنترانذ راششرشن في تقريره لمجلس الأمن:" دارفور مشهد لأنماط مزعجة من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، يمكن للكثير منها أن يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية"، نشرة إخبارية للأمم المتحدة، 7 مايو 2004. التقرير متاح علي الموقع: www.ohcr.org

[64] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، مايو 2004.

[65] هناك قرار غير ملزم يدعو لحظر استهدافي دائر في الكونغرس الأمريكب، Con.Res.403> 14

ملحق (أ)

خارطة السودان

ملحق (ب)

خريطة إقليم دارفور